

أخبار

التحقيق في الهبّارية

علمت «الأخبار» أنّ وزارة الداخلية استمعت إلى رئيس بلدية الهبّارية علي عيسى، في شأن الشكوى المقدّمة ضده من جانب عدد من أعضاء المجلس البلدي (راجع «الأخبار» تاريخ). وقد أحالت الوزارة طلباً على المحكمة العسكرية تطلب فيه إيداعها نسخة طبق الأصل عن القرار الصادر بحق كاتب بلدية الهبّارية السابق، ذيب محمد عيسى، بتهمة التعاون مع العدو الإسرائيلي والتعامل معه. كما طلبت من محافظ النبطية إجراء تحقيق مفصل مع أعضاء المجلس البلدي في موضوع إخفاء الملف الشخصي لذيب عيسى. وذكر متابعون للقضية، التي تثير جدلاً واسعاً في الهبّارية، أنّ رئيس البلدية كان قد أرسل قبل فترة إلى سلفه يسأل عن الملف الوظيفي الخاص بذيب عيسى، لتحديد قيمة تعويضه «علماً بأنه هو رئيس البلدية، وهو المسؤول عن كل الملفات الموجودة فيها».

علي أبو قيس، أحد أعضاء البلدية الذين تقدّموا بالشكوى، يؤكد الاستمرار فيها، رفضاً لمنح الكاتب السابق تعويضاً، وخصوصاً أنه تقاضى تعويضاً مالياً من الإسرائيليين عن سنوات تعامله معهم.

بارود يلتقي الحملة

المدنية

نقل المنسق العام للحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، زياد عبد الصمد، عن وزير الداخلية والبلديات زياد بارود قوله إن مشروع قانون الانتخابات البلدية والاختيارية بحكم المنتهي "وهذا المساء (أمس) سيجتمع الوزير مع اللجنة المكلفة بتأثير اقتراح هيئة الإشراف" متمنياً «على مجلس الوزراء أن ينتهي غداً من هذا النقاش الماراتوني، ويحيل مشروع القانون على مجلس النواب».

وأكد عبد الصمد إثر لقاء جمع وفد الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي



والهيئة الوطنية الداعمة للكوتا النسائية، ببارود، «ضرورة إقرار كل الإصلاحات الواردة في مشروع القانون»، كما طالب «مجلس النواب بعقد ورشة عمل سريعة في إطار اللجان النيابية المعنية كي ينتهي إقرار القانون بالإصلاحات التي انتهى منها مجلس الوزراء، وكي تحصل الانتخابات في موعدها». وأكد أن الحملة المدنية والهيئة الداعمة للكوتا النسائية ضد أي تأجيل «وسندف بعشرة نواب على الأقل إلى تقديم طعن أمام المجلس الدستوري في قانونية تأجيل الانتخابات».

تفتح «بلديات» الباب أمام المواطنين والمهتمين بالشأن البلدي لنشر ملاحظاتهم وآرائهم وذلك من خلال مراسلة «الأخبار» مباشرة أو عبر البريد الإلكتروني:

baladiyat@al-akhbar.com

التنوع في المجلس البلدي غير صحي لإنجاح العمل الإنمائي

حاجة إلى شرح آليات الاقتراع للمرشحين والناخبين على حد سواء

والخيارات الانتخابية المرتبطة بالقربى والحاجة المادية وشراء الأصوات، يجعله عائقاً أمام تطوير الخيارات البلدية المقدّمة من وزير الداخلية. فالإقتراح دونه عقبات أبرزها مزاجية رئيس اللائحة وترتيب أسماء المرشحين في لائحته والأعراف في قرانا ومجتمعنا المحلي». ويؤكد أنّ اعتماد النسبية في البلديات «يحتاج إلى نقاش مستفيض وشرح وافٍ للمرشحين والناخبين على حد سواء».

ويرى الناشط في المجتمع المدني، وليد مرسل، أنّ اقتراح القانون «حركة تقدمية ثورية يجب أن تعتم على كل الاستحقاقات الانتخابية، نيابية، بلدية، نقابية وحتى حزبية». وفيما يعترف بأن النسبية «تثير القلق اليوم لأن الشعب لم يطلع على القانون بعد»، إلا أنه يرى أنها «تساهم في لجم العمل العائلي والعشائري والقبلي المتحجر في نفوس الناس لمصلحة تجمعات لها الرؤية عينها وقد تنتج منها أحزاب وطنية لها برامج جيدة في العمل العام والإنمائي البعيد عن المصالح الشخصية والفئوية».

بدورها، ترى الناشطة في المجتمع المدني البقاعي كلوديت الحايك أنّ القانون المقترح يحتاج إلى توضيحات أكثر وآليات أكثر سلاسة، لكنها تؤكد أنها «بالمطلق» مع الاقتراح لأنه «خطوة نوعية نحو الإصلاح الحقيقي، وبالتالي علينا تطبيقه لنرى مفاعيله على نظامنا الانتخابي الذي هو بأمس الحاجة إلى إصلاح كبير، وخصوصاً أنه يضمن حق الأقلية في التمثيل لأن وجودها في البلدية يكون صمام أمان يعطي نكهة صحية للعمل الإنمائي ويمنع التفرّد بالرأي».

والكوتا النسائية مثلاً، ومن من العائلات ستقبل بأن يكون ممثلها في آخر اللائحة؟». ويشير إلى أنّ «النسبية في بعلبك لا تصرف، وإذا صُرفت ووصل مجلس بلدي متنوع فإن الفضيحة ستكون في المجلس البلدي». لذلك يعتبر أنّ النسبية «تنجح في الانتخابات النيابية لا البلدية. أعتقد أنّ الأمر بحاجة إلى المزيد من الدرس والنقاش، فالأحزاب في الانتخابات البلدية لا يمكنها فرض رأيها على العائلات وحصصها في المجالس البلدية، وإذا نجحت فستسهم بشكل أو بآخر في تقسيم العائلات وإنتاج حالات عدائية في البيت الواحد».

هذه الأعراف المتبعة في معظم مدن لبنان وبلداته وقراه، تتوسع مروحتها في الحوارات الشعبية حول القانون الانتخابي على أساس النسبية. ويقول رئيس نادي الحداد في مجدل عجر نضال خالد الذي نظم ناديه مجموعة حوارات بين الشباب حول نظم انتخابية متنوعة إن الاقتراح، «رغم أهميته في تطوير النظام السياسي اللبناني، إلا أنّ تطبيقه على البلديات في ظل غياب الأحزاب وتجذر العائلية



«مشروعاً مستحيلاً ما بيزبط معنا هون بعلبك وفي كل لبنان». يضيف أنّ القانون المقترح سيؤدي إلى «إحداث قلاقل ومشاكل، فالقانون، إذا طبق، سيحدث مشاكل عائلية، داخل الجبّ العائلي الواحد. نحن نعاني الآن مشاكل طائفية ومذهبية في الانتخابات البلدية، فكيف سيكون وضعنا إذا اعتمد قانون النسبية؟». ويطالب رعد بتقديم شرح مسهب ل«الآلية التي ستعتمد. كيف سنوفق بين النسبية

اللائحة أو تلك. المدينة مقسمة إلى 16 حيّاً والنسبية لا يمكنها تأمين التمثيل الصحيح لها، عدا مراعاة الحصص المذهبية»، معتبراً أنّ الاقتراح «تركيبية مستعصية ولا يمكن إجراء الانتخابات البلدية على أساسه»، داعياً إلى تقسيم المدن الكبرى إلى أحياء و«كل حيّ ينتخب ممثليه».

بدوره، يرى رئيس بلدية بعلبك، بسام رعد، في إجراء الانتخابات البلدية على أساس النسبية

تقرير

هل من صيغة للبلديات المركبة؟ أردة نموذجاً

أردة - فريد بو فرنسيس

تعدّ بلدة أردة - قضاء زغرتا، واحدة من 53 بلدية مركبة تواجه اليوم الاستحقاق الانتخابي بارتباك واضح. صحيح أنّ آلية اعتماد النسبية لا تزال ضبابية بالنسبة إلى الجميع، إلا أنّ المشكلة تتصاعف في هذه البلدات، في ظل عدم وجود صيغة واضحة تشرح لهم كيف ستجري الانتخابات. ويلاحظ كل من يطرح الأسئلة على القيمين على اللوائح الانتخابية في البلدات الأربع ارتباكاً واضحاً.

في السابق كان النقاش الانتخابي عندهم لا يتخطى السؤال عن سيكون رئيساً للبلدية، وإمكان الموافقة على اختياره من خارج أردة، وهذا ما توصل إليه الأهالي، الذين كانوا يأملون التوصل إلى انتخاب مجلس بلدية بالتزكية. أما اليوم، فالنقاش يتركز على الآلية الواجب اعتمادها لتحافظ البلديات الأربع التي تتكوّن منها بلدية أردة على تمثيلها المتعارف عليه في ظل القانون المقترح، بحيث بات يمكن اليوم الحديث عن مرحلتين

تعيشهما البلدة: ما قبل مشروع قانون الانتخابات، وما بعده. ويبدو لدى الحديث مع المهتمين بالشأن الانتخابي أنّ النسبية باتت تفرض نفسها كعضلة حقيقية، بسبب صعوبة تركيب اللوائح في ظل النسبية ضمن اللائحة المغفلة، المترافقة مع الكوتا الجندرية. لذلك، يبرز القيمين على تركيب اللوائح في البلدات الأربع التي تتألف منها بلدية أردة (أردة، حرف أردة، بيت عوكر، وبيت عبيد) عدم قدرتهم على إعطاء إجابة عن كيفية تركيب اللوائح «بأنه لم يُعتمد إلى الآن القانون الذي ستجري على أساسه الانتخابات البلدية».

إلا أنّ المحامي طوني المارديني، ابن بلدة حرف أردة، والمطلع على آليات تكوين اللوائح يلفت إلى «أهمية النسبية التي ستوفر تمثيلاً أفضل لمختلف العائلات أو الأحزاب ضمن البلدة الواحدة، وبالتالي تخلق مجلساً بلدياً بتلاوين مختلفة، وتؤدي إلى وضع ضوابط للعمل البلدي لجهة عدم الجنوح والاستئثار بالقرارات وتوزيع الخدمات بصورة استنسابية، كما يحصل حالياً في

الكثير من البلديات، نتيجة فوز لائحة بكاملها تنتمي إلى فريق واحد ضمن القرية». لكن... يضيف المارديني، «تخلق النسبية مشكلة كبيرة في البلديات المركبة، أي تلك التي تضم قرى عدة لجهة توفير تمثيل كل قرية بحسب الحصة العائدة إليها، ولجهة تمثيل الكوتا النسائية (الجندرية) في المجلس». المثال الأوضح عن هذه المشكلة هو بلدية أردة، التي تضم أربع قرى هي أردة، حرف أردة، بيت عوكر، وبيت عبيد، حيث «يتوزع المجلس البلدي على الشكل الآتي: 9 أعضاء لبلدة أردة، 4 لبلدة حرف أردة، 1 لكل من بيت عوكر وبيت عبيد. والحال هذه، تطرح الأسئلة التالية: كيف يمكن توفير التوزيع بحسب ما ذكر أعلاه، طالما أنه سيخضع لآلية الاقتراع النسبي؟ وكيف ستدرج الأسماء ضمن اللائحة نفسها لجهة تمثيل القريتين الصغيرتين كل واحدة بعضو، وحرف أردة بأربعة أعضاء».

ويبدى المارديني تخوفه من أن يؤدي إدراج أسماء المرشحين المنتسبين إلى إحدى هاتين القريتين، إلى وصول أكثر من عضو إلى المجلس البلدي،

فيما «لا يحقّ لهما إلا بعضو واحد، كما أنه قد يؤدي إلى وصول أكثر من أربعة أعضاء من بلدة حرف أردة، أما إذا أدرج الاسم في آخر اللائحة، فسينتج منه حرمان بيت عوكر وبيت عبيد التمثيل، وقد تحرم بلدة حرف أردة التمثيل الصحيح»، الأمر نفسه ينعكس على التمثيل النسائي، «كيف يمكن توفير وصول 20% من النساء، وما هو الخلل الذي قد ينجم عن هذا التوزيع ضمن البلديات المركبة؟». كما يطرح السؤال الذي يكرّره الجميع: «إذا كان إعلان الناخبين سيجري بموجب ترتيب الأسماء ضمن اللوائح، ما يعني بالتأكيد أنّ الأسماء المدرجة في آخر كل لائحة لن يتمكن أصحابها من الفوز مهما كان شكل البلدية، فهل سيقبل هؤلاء، أو من يمثلون من عائلات أو تجمعات أو أحزاب أن تكون أسماءهم مدرجة في آخر اللائحة؟».

لكل هذه الأسباب، يرى المارديني أنّ المسألة صعبة التطبيق «وقد يكون من المفيد أن تؤخذ هذه الأمور بعين الاعتبار قبل إقرار هذا المشروع بصيغته النهائية».